

Distr.: General
6 August 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 22 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة
الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

استعراض السنوات الثلاث الأولى لمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 251/71، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يعدّ تقريراً يبلغها فيه بالنتائج التي حققها مصرف التكنولوجيا خلال الأعوام 2019-2021. والغرض من التقرير هو إتاحة المجال للجمعية العامة كي تستعرض، حسب الاقتضاء، الترتيبات اللازمة لفعالية أداء مصرف التكنولوجيا.

وكما هو مطلوب في القرار 251/71، أُجري استعراض متعمّق لمصرف التكنولوجيا وأنشطته ومشاريعه. ويعرض هذا التقرير التحليلات والنتائج والتوصيات المتعلقة بمواصلة تعزيز مصرف التكنولوجيا، بالإضافة إلى سبل زيادة الدعم المقدم له لضمان وفائه بولايته في خدمة أقل البلدان نمواً. وهو يستمد مدخلاته من الاستعراض الداخلي الذي أجره مصرف التكنولوجيا لعملياته، على النحو الوارد في خطته الاستراتيجية الثلاثية الأولى، ويتضمّن مشاورات المصرف مع أصحاب المصلحة استناداً إلى تفاعلاته مع أقل البلدان نمواً، ووكالات الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والشركاء في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وموظفي مصرف التكنولوجيا، وأعضاء مجلس إدارة مصرف التكنولوجيا.



المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
5	ثانيا - التقدم المحرز حتى الآن
5	ألف - إنشاء مصرف التكنولوجيا
8	باء - التحديات المرتبطة بجائحة كوفيد-19 والاستجابة السريعة من مصرف التكنولوجيا في البلدان المستفيدة من برامجه
8	جيم - التأثير البرنامجي ومواءمته مع الأولويات الوطنية
16	ثالثا - التعلّم من تجربة السنوات الثلاث الأولى
16	ألف - الحوكمة والمساءلة
17	باء - التوجّه البرنامجي
18	جيم - التمويل والاستدامة وإمكانية التنبؤ
21	دال - إدماج مصرف التكنولوجيا في منظومة الأمم المتحدة وتقديم الدعم له
22	رابعا - سبيل المضيّ قُدماً لتحقيق كامل إمكانات مصرف التكنولوجيا
24	خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

1 - لدى إعداد الدول الأعضاء خطة التنمية المستدامة لعام 2030، سلّمت بوجود تضيق الفجوات القائمة بين أقل البلدان نمواً وبقية العالم في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر الواسع الانتشار من خلال التنمية المستدامة. واعترفت الجمعية العامة بمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً كآلية محورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، عندما أنشئ المصرف بموجب القرار 251/71. وقد أصبح هذا الطموح الآن حقيقة واقعة. وخلال السنوات الثلاث الأولى التي مضت على إنشائه، أثبت مصرف التكنولوجيا فعاليته في العمل مع أقل البلدان نمواً والشركاء من أصحاب المصلحة المتعددين لوضع أولويات العلم والتكنولوجيا والابتكار في صدارة ما يجري من حوار وعمل.

2 - ويمثل إنشاء مصرف التكنولوجيا خطوة هامة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تماشياً مع الغاية 17-8 من الأهداف، ألا وهي: "التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات". فقد أشارت حكومة ليسوتو إلى أن مصرف التكنولوجيا سيقوم في إطار إحدى أولى المنجزات تحقيقاً للغاية 17-8 من الأهداف بالمساعدة على تعزيز الابتكارات العلمية والتكنولوجية الضرورية للتنمية، ودعت البلدان المانحة إلى دعم مصرف التكنولوجيا.

3 - ويمثل مصرف التكنولوجيا آلية بالغة الأهمية لتيسير التحول، حيث يُعترف بدور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تسريع وتيرة جني العائدات المستدامة على الاستثمارات لصالح أقل البلدان نمواً، وحيث يتجسد المبدأ الأساسي لعملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ألا وهو ضمان ملاءمة المنظومة للغرض المنشود منها والمتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4 - وثمة تحوّل يشهده أقل البلدان نمواً، فقد بات لديها الآن كيان مكرّس لوضع أولوياتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في صدارة ما يجري من حوار وعمل. وتؤدي تقييمات الاحتياجات التكنولوجية دوراً حيوياً في هذا الصدد، حيث تُحدث تحوّلاً على صعيد عملية تحديد أولويات العلم والتكنولوجيا والابتكار لتصبح عملية خاضعة لقيادة البلدان، لا لسيطرة الجهات المانحة. وقد بدأ مصرف التكنولوجيا يرسخ مكانته الفريدة كمناصر لأقل البلدان نمواً عندما يتعلق الأمر بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

5 - وتبرز خريطة الطريق إلى من أجل التعاون الرقمي فكرة أنه ليس ثمة استجابة واحدة تناسب جميع السياقات، وذلك نظراً للتباينات القائمة بين البلدان والمناطق وداخلها. وهذا يدلّ على أهمية الدعم الذي يقدمه مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً لتحديد احتياجاتها وأولوياتها بنفسها، فضلاً عن تحديد مدى وجاهة النهج الذي تتبعه، حيث يتمثل دوره تحديداً في تيسير الشراكات والقيام بدور الوسيط فيها، وضمان تقاسم التكنولوجيا وتعبئة الموارد.

6 - وفي غضون 18 شهراً من بدء تفعيل مصرف التكنولوجيا، جاءت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لتبرز بجلاء شديد أهمية دور المصرف وتسلّط الضوء على الحاجة الملحة لما يضطلع به من عمل من أجل التعزيز المستمر لقدرات أقل البلدان نمواً في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي الوقت نفسه، أثبت مصرف التكنولوجيا مرونته التشغيلية، ليس فقط من خلال استمراره في إقامة الشراكات، بل ومن خلال ما أظهره من استجابة للجائحة من خلال مبادرات استكشافية ومكثفة للسياقات المحددة. وواصلت

وكالات الأمم المتحدة والعديد من الشركاء تقديم الدعم الحيوي إلى مصرف التكنولوجيا لكي يفي بولايته طوال فترة الجائحة.

7 - وهناك خطر من أن تتسبب القفزات العالمية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في ازدياد أوجه انعدام المساواة القائمة بين البلدان، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁾. وهذا الإدراك المتكوّن منذ أمد بعيد للفجوة القائمة على صعيد العلم والتكنولوجيا والابتكار ولضرورة سدها قد عبّر عنه أقل البلدان نمواً عن في الدعوة إلى إنشاء مصرف التكنولوجيا الواردة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020 (برنامج عمل اسطنبول).

8 - ويمكن أن يعود التقدم في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار بفوائد عديدة. فالعلم والتكنولوجيا والابتكار أمور حيوية لدعم فرص التنمية وخلق فرص العمل في البلدان التي يُطبّق فيها المفهوم القائم على الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، مما يفضي بالتالي إلى ترسيخ السلام وتقليص الحاجة إلى المعونات في الأجل الطويل. وثمة حاجة إلى حلول مبتكرة لمكافحة تغير المناخ، بينما يمكن من خلال إشراك رائدات مشاريع الأعمال في مساعي النهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار الإسهام في تحقيق المساواة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، فإن التقدم في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار مفيدٌ لأقل البلدان نمواً كي تخرج من فئة أقل البلدان نمواً وكي تضمن ألا تعود إليها، وبالتالي فإن للعلم والتكنولوجيا والابتكار وجوداً في الخطط والأجندات الإنمائية الوطنية وفي رؤى أقل البلدان لكي تدخل فئة البلدان المتوسطة الدخل.

9 - وتتجلى وجهة فكرة إنشاء مصرف التكنولوجيا في اتساقه مع الإجراءات الرئيسية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار للشركاء الإنمائيين التي أقرتها الجمعية العامة، مثل الإجراءات المتعلقة بدعم تطوير العلم والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج والإنتاجية في المجال الزراعي؛ وتيسير نقل التكنولوجيات المناسبة والميسورة التكلفة بموجب شروط متفق عليها من الطرفين؛ ودعم تطوير تكنولوجيات الطاقة النظيفة والمتجددة وفقاً للاتفاقات الدولية ذات الصلة.

10 - وعندما أقرت الجمعية العامة مفهوم مصرف للتكنولوجيا يركز على أقل البلدان نمواً، أنشأ الأمين العام في عام 2014 فريقاً رفيع المستوى لإجراء دراسة الجدوى. وأكد تقرير الفريق جدوى وصواب فكرة إنشاء مصرف التكنولوجيا ليكون منظمة غير مسبوقّة على الإطلاق ذات هيكل رشيق يتم بناؤه بخطى متدرجة، ويعمل مع شركاء إنمائيين متعدّدين لتنفيذ برنامج طموح.

11 - وأولاً وقبل كل شيء، أدرك الفريق أهمية إعطاء أقل البلدان نمواً عجلة القيادة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأهمية أن يلبي مصرف التكنولوجيا التطلعات والأولويات التي تحدّدها البلدان بنفسها. ويوفر مصرف التكنولوجيا آلية للعمل مع أقل البلدان نمواً للمساعدة لبدء دورة حميدة تتعاضد فيها المكاسب المتصلة بمعدّلات النمو المرتفعة والتقدم الاجتماعي المستدام والمرونة القوية التي تجعل البلدان قادرة على استيعاب الصدمات.

12 - وتتجلى وجهة بؤر تركيز مصرف التكنولوجيا وأعماله في التعقيبات الواردة من أقل البلدان نمواً، ومن بينها أوغندا وبوتان وغامبيا وغينيا وملاوي وموزامبيق، حيث تتأكد الحاجة الماسّة إلى تقاعلات المصرف للمساهمة بشكل عملي في سد الفجوات التكنولوجية. فقد أعربت حكومة بوتان، على سبيل المثال،

(1) United Nations Conference on Trade and Development, *Technology and Innovation Report 2021*: (1) *Catching technological waves, Innovation with equity* (Geneva, 2021).

عن التقدير لكون بوتان من أوائل البلدان التي عملت مع مصرف التكنولوجيا، وذلك لأن المنظمة تمكّن أقل البلدان نمواً من تحديد احتياجاتها وتكييف وتنفيذ مبادراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وكما ذكر مكتب المنسق المقيم في بوتان، فإن مصرف التكنولوجيا مهم جداً لبلد مثل بوتان يستعدّ للخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وبالتالي يركّز على أهمية تسخير قوى التكنولوجيا والرقمنة.

13 - ومع استمرار أقل البلدان نمواً في تحديد مزيد من أولويات وخرائط طريق التنفيذ الخاصة بها من خلال تقييمات الاحتياجات التكنولوجية التي ييسرها مصرف التكنولوجيا، يصبح من المطلوب بإلحاح الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن تعيد الجمعية العامة تأكيد التزامها ودعمها لمصرف التكنولوجيا والغرض منه، وأن تدعم مصرف التكنولوجيا وأقل البلدان نمواً في التعجيل بإتاحة إمكانات الوصول إلى التكنولوجيا ونقلها كشرط لا غنى عنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

14 - وقد أثبتت الشراكات والمبادرات التي قام بها مصرف التكنولوجيا مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص أنه يمكن القيام بجهد واع بدرجة أكبر لتركيز الموارد على أقل البلدان نمواً. وكما هو مفهوم منذ زمن طويل، فإن البلدان النامية تواجه عقبات حقيقية أمام الابتكار⁽²⁾: وهذا هو تحدياً سبب وجود فجوة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وسبب الاحتياج إلى التركيز خصيصاً على أقل البلدان نمواً لسد الفجوة. ويتحتم أن تدعم الجهات المانحة مصرف التكنولوجيا وأن توجّه الموارد بشكل واع صوب أقل البلدان نمواً لزيادة قدراتها وطاقاتها الاستيعابية في مجال التكنولوجيا ولسد الفجوة القائمة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وإن ما حققه مصرف التكنولوجيا في غضون فترة زمنية قصيرة وباستخدام جزء ضئيل من احتياجاته الميزانية لهو أمر استثنائي، وإذا ما أُريد له الوصول إلى كامل طاقاته والوفاء بولايته، فإن أقل البلدان نمواً ومصرف التكنولوجيا بحاجة إلى الدعم الكامل من الدول الأعضاء.

ثانياً - التقدم المحرز حتى الآن

ألف - إنشاء مصرف التكنولوجيا

15 - في القرار 251/71، أكدت الجمعية العامة أن مصرف التكنولوجيا هيئة فرعية تابعة للجمعية، وأكدت من جديد قبولها العرض المقدم من تركيا لاستضافة مصرف التكنولوجيا، ورحبت بتعهد الحكومة التركية بالمساهمة في الصندوق الاستثماري لتفعيل مصرف التكنولوجيا. ورحبت الجمعية العامة في القرارين 228/72 و 231/72 بإنشاء وتفعيل مصرف التكنولوجيا، وهو ما كان بمثابة اعتراف قوي من الجمعية بأهمية تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

16 - وكلف مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بتفعيل مصرف التكنولوجيا، وهو ما يشمل إنشاء هيكله الأولية وميزانيته وموظفيه. وكان التفعيل الكامل لمصرف التكنولوجيا قد تحقّق بحلول عام 2019، وهي فترة زمنية قصيرة نسبياً. وعيّن الأمين العام أعضاء مجلس الإدارة في آذار/مارس 2017، لفترة عضوية تنتهي في عام 2019. وسُمّي وكيل الأمين العام لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ليكون ممثلاً الأمين العام في مجلس الإدارة. وأبرمت اتفاقات مع تركيا باعتبارها البلد المضيف

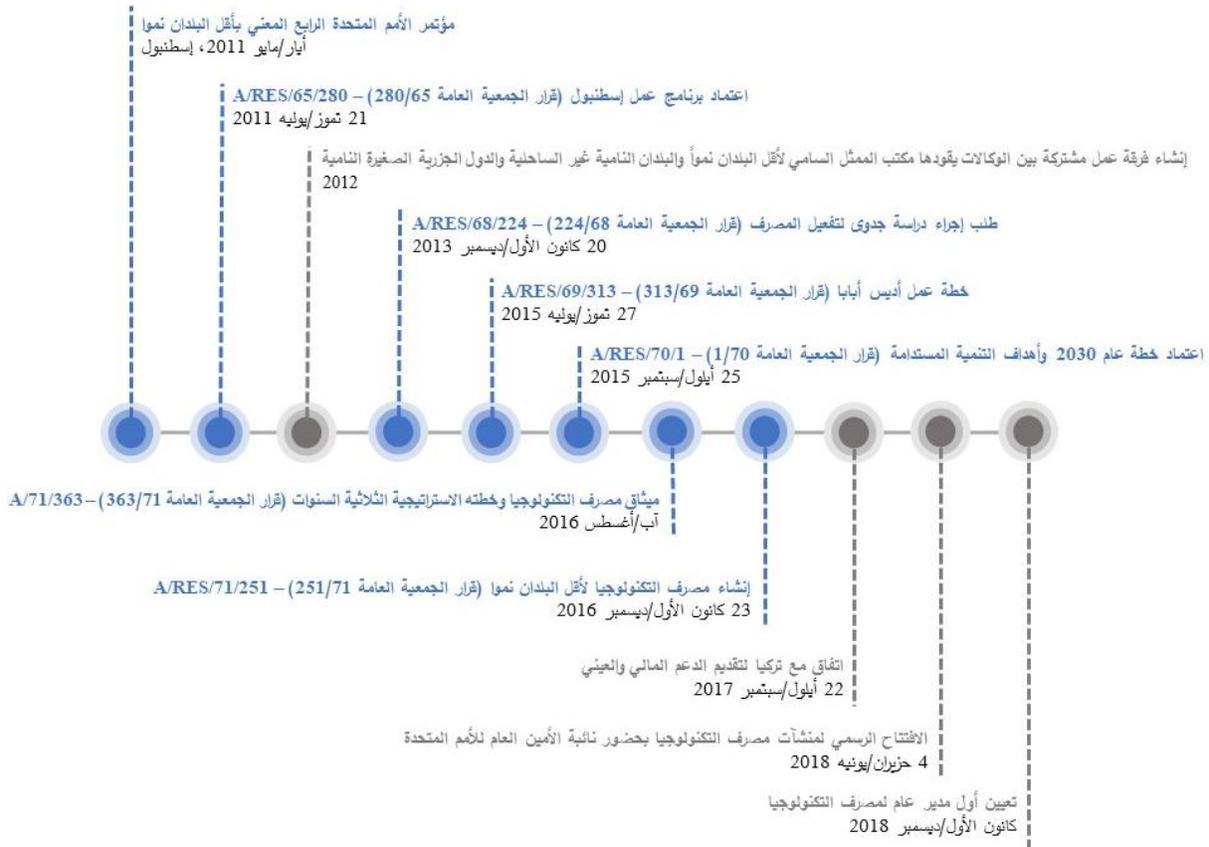
(2) Jean-Eric Aubert, "Promoting Innovation in Developing Countries: A Conceptual Framework", World

.Bank Policy Research Working Paper, No. 3554 (Washington, D.C., World Bank, April 2005)

وبخصوص الدعم المالي في أيلول/سبتمبر 2017، وتم إنشاء صندوق استثماري. وقد تم الانتهاء من عملية بدء التفعيل مع افتتاح نائبة الأمين العام للمباني في جزير بتركيا في حزيران/يونيه 2018 وتعيين المدير العام في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. ويبين الشكل الأول التسلسل الزمني الكامل لإنشاء مصرف التكنولوجيا.

الشكل الأول

التسلسل الزمني لإنشاء مصرف التكنولوجيا



17 - تعكس الإنجازات التي تحققت حتى الآن كلا من العملية التي رسّخ في إطارها مصرف التكنولوجيا مكانته ككيان، والجهود التي استثمرت على نطاق ستة مجالات برنامجية توختها دراسة الجدوى التي أجريت عام 2015، وهو ما شكّل أساس الخطة الاستراتيجية الأولى الثلاثية السنوات. ويبين الشكل الثاني المجالات البرنامجية الستة.

الشكل الثاني
المجالات البرنامجية لمصرف التكنولوجيا



18 - وتغطي الفترة المشمولة بالتقرير فترة شهدت تسبب جائحة كوفيد-19 في تعطل الأنشطة، ولئن كانت أيضا فترة ثبتت فيها بوضوح قدرة مصرف التكنولوجيا على الاستجابة والتعامل مع المستجدات. وفي ظل هذا السياق المتسم بتحديات خاصة، ربما تزداد أهمية تأكيد وتوثيق ما تحقق حتى الآن من نجاحات وتقدم وتعلم. وتعكس هذه الأمور منجزات كبيرة يستطيع مصرف التكنولوجيا وشركاؤه البناء عليها.

19 - ومن المثير للإعجاب أن مصرف التكنولوجيا قد واصل المضي قدما بعملية تفعيله، واستطاع توجيه الدفة وسط جائحة عالمية، وأرسى الأسس والشراكات والبرامج اللازمة لإثبات صحة التصور الذي يقوم عليه. وكما كان متوحي، وضع المصرف أقل البلدان نموا في صميم ولايته، وهو في وضع قوي يمكنه من الانتقال إلى مرحلته التالية.

باء - التحديات المرتبطة بجائحة كوفيد-19 والاستجابة السريعة من مصرف التكنولوجيا في البلدان المستفيدة من برامجه

20 - لقد أثرت جائحة كوفيد-19 سلباً على الأنشطة التي كان مقرراً أن يضطلع بها مصرف التكنولوجيا، والتي كانت تعتمد بشدة على التفاعل الشخصي، وذلك لبناء العلاقات وكحل تعويضي في ظل عدم توافر بنى تحتية تكنولوجية يعول عليها. وبالتالي تباطأت وتيرة بعض الأنشطة، ولكن العمل بالأسلوب الافتراضي أتاح المجال للمضي قدماً ببعضها الآخر.

21 - ومع ذلك، فقد زادت الجائحة من بروز الفجوة القائمة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وأظهرت قيمة مصرف التكنولوجيا بما قدمه من إسهامات في الاستجابة التي قامت بها الأمم المتحدة. وقد استجاب مصرف التكنولوجيا للجائحة في شراكة مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بإنشاء "شراكة الوصول إلى التكنولوجيا". وأتاحت الشراكة فرصة فريدة لتجريب الآليات للبرامج المستقبلية لنقل التكنولوجيا، وهي البرامج التي تشكل ركيزة أساسية لأعمال مصرف التكنولوجيا مستقبلاً. وقد بينت الديناميات السريعة التغير لكل من الجائحة والاستجابة العالمية أن مصرف التكنولوجيا يمكن أن يقوم باستجابات سريعة ببدء عمليات من قبيل نقل التكنولوجيا وتعزيز سلاسل الإمداد، وهو ما شكل عاملاً مساعداً في إنتاج معدات الحماية الشخصية ووفّر الدعم لوضع التصورات الأولية للحلول الهادفة إلى إيجاد استجابات سريعة ومحددة الهدف وفعالة.

22 - فعلى سبيل المثال، تولدت مدخلات فريدة عن أحد مسارات عمل شراكة الوصول إلى التكنولوجيا بشأن أساليب التشخيص، وسيقوم الفريق العامل المعني بالإنتاج المحلي ووسائل التشخيص قريباً بنشر أدلة عملية تبين للحكومات والشركات في أقل البلدان نمواً، خطوة بخطوة، كيف تمضي على مسار عملية الإنتاج المحلي لوسائل تشخيص فيروس كوفيد-19 وغيره من الفيروسات. ويعدّ هذا الدليل التوجيهي وخريطة الطريق المعدّان لأقل البلدان نمواً أول منتج من هذا النوع على الإطلاق؛ وقد مؤلّهما مصرف التكنولوجيا وأمكن إنجازهما بفضل خبرة أعضاء الفريق العامل. وسيواصل مصرف التكنولوجيا أيضاً الاضطلاع بدور حيوي من خلال تعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نمواً لضمان أن يكون انتعاشها من الجائحة مستداماً ومنصفاً وقادراً على الصمود في مواجهة الأزمات، وضمان ألا نترك أحداً خلف الركب.

جيم - التأثير البرنامجي ومواءمته مع الأولويات الوطنية

23 - في السنوات الثلاث الأولى من عُمر مصرف التكنولوجيا، حقق المصرف منجزات على نطاق المجالات الستة ذات الأولوية المحددة في دراسة الجدوى. وترد في الأفرع أدناه موجزات عن الحالة على صعيد كل من هذه المجالات. وقد أحرز تقدم وولدت التجارب المكتسبة على الأرض، كما هو منشود، رؤى أساسية بشأن التحديات الراهنة وتلك التي يُحتمل أن تجابه مستقبلاً، لئلا يُستتار بهذه الرؤى في استراتيجيات مصرف التكنولوجيا وأولوياته في مرحلته التالية.

مصرف التكنولوجيا: الإنجازات بالأرقام



24 - ومن بين نقاط التركيز الرئيسية في المرحلة المقبلة إعداد مصرف التكنولوجيا استراتيجيته للابتكار التي ستدعم أقل البلدان نمواً في الاستفادة من التكنولوجيات القائمة من خلال أنشطة قيادة المشاريع وتعزيز قدرتها على تحديد واستخدام التكنولوجيات، سواء القائمة بالفعل والجاهزة للتطبيق أو الجديدة المطوّرة محلياً.

المجال البرنامجي 1: سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات في هذه المجالات

25 - ركّز هذا المجال البرنامجي على تعزيز شبكات العلماء والخبراء التكنولوجيين والمؤسسات العامة في أقل البلدان نمواً لتعزيز التعاون العالمي. وقد أحرز مصرف التكنولوجيا تقدماً كبيراً في جهود بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار ودعم إنشاء أكاديميات العلوم في أقل البلدان نمواً. وتشمل بعض الأمثلة ما يلي:

- البيانات الساتلية للحد من مخاطر الكوارث وإدارة الكوارث: بدأ العمل على بناء قدرات مؤسسات التعليم العالي بصورة قائمة على الطلب، في شراكة مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) بعمليات تنفيذ تجريبي نُفذت في عام 2020 في أوغندا وغامبيا وموزامبيق. وأفاد ممثل عن الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث في غامبيا بأن التدريب كان بناءً ومفيداً للغاية، حيث أتاح للمشاركين التعلّم وتبادل الأفكار وتحسين معارفهم، ليتقاسموها من ثمّ مع زملائهم في منظماتهم وفي المنطقة.
- أُقيم نشاط تدريبي متقدّم في مجال تكنولوجيات السواتل بشأن استخدام الحلول الفضائية لإدارة الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ في شراكة مع مكتب شؤون الفضاء الخارجي، وذلك في بنغلاديش وجزر سليمان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وملايو ونيبال والنيجر.
- أُطلق برنامج زمالات التكنولوجيا البيولوجية في كانون الثاني/يناير 2021، وهو عمل مشترك مع المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا البيولوجية والأكاديمية العالمية للعلوم من أجل النهوض

بالعلوم في البلدان النامية⁽³⁾ يهدف إلى تعزيز التواصل الشبكي فيما بين الباحثين ومؤسسات البحوث، وتعزيز القدرات في مجال التكنولوجيا البيولوجية في أقل البلدان نمواً. ووفقاً لهذين الشريكين، كان التعاون ممتازاً ومكثفاً لملاءمة احتياجات بناء قدرات العلماء في أقل البلدان نمواً، وهو ما يمثل أولوية حيوية. وأعربا عن أملهما في الاهتمام إلى طريقة لزيادة حجم البرامج وزيادة تأثيرها لصالح النمو المستدام في تلك البلدان.

- أسفرت الشراكة مع المؤتمر العالمي للتصميم الإيكولوجي عن إعطاء منح دراسية لـ 50 طالباً من أقل البلدان نمواً لتعزيز قدرتهم في مجال التصميم الصناعي.
- أسهمت شراكة جديدة مع شبكة أكاديميات العلوم الأفريقية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في تيسير الإسراع بخطى إنشاء 11 أكاديمية للعلوم، ومهدت الطريق إلى إقامة مزيد من المبادرات الإقليمية لتعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً.
- تم إطلاق صندوق "أدلة من أجل الابتكار" في أيار/مايو 2021، في شراكة مع مركز بحوث التنمية الدولية في كندا لتوليد أدلة جديدة حول أداء السياسات العامة وما يترتب عليها من آثار توزيعية، وذلك دعماً للشركات الصغيرة والمتوسطة في أقل البلدان نمواً.

الشكل الرابع

المجال البرنامجي 1: الشركاء والمشاريع



(3) برنامج لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

المجال البرنامجي 2: تقييمات الاحتياجات التكنولوجية من أجل التغيير التحويلي

- 26 - نجحت تقييمات الاحتياجات التكنولوجية في إعطاء أقل البلدان نموا زمام القيادة فيما يتصل بطموحاتها وأولوياتها التكنولوجية. وفي عام 2019، تم إطلاق التقييمات الخمسة الأولى في أوغندا وبوتان وتيمور - ليشتي وغامبيا وغينيا، في شراكة مع الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).
- 27 - وستكمل الجولة الثانية من تقييمات الاحتياجات التكنولوجية، التي تشمل 16 بلدا⁽⁴⁾، بحلول نهاية عام 2021. وستجرى التقييمات بالتعاون الوثيق مع مجموعة مختارة من الخبراء من القطاعين العام والخاص في كل بلد من أقل البلدان نموا.

الغرض الفريد من تقييمات الاحتياجات التكنولوجية

توفر عملية تقييم الاحتياجات التكنولوجية تحليلا للبيئة الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار وتحدد ما يخص البلد تحديدا من احتياجات يمكن تلبيتها باستخدام التكنولوجيا. وبالتوازي مع ذلك، فإنها تحدد التكنولوجيات الملائمة لتلبية تلك الاحتياجات وترتبها حسب الأولوية. وتتمخض العملية عن خطة لتنفيذ التكنولوجيا تخص كل بلد بعينه، لتتخذ أساسا للتطوير التكنولوجي للبلد بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

وتعدّ خطط تنفيذ التكنولوجيا أداة قوية لدعم اتباع نهج يحركه الطلب حيال الابتكار ونقل التكنولوجيا، ولمساعدة كل بلد من أقل البلدان نموا في التعرف على احتياجاته المحددة والتكنولوجيات المناسبة لتلبيتها. وتصاغ خطة تنفيذ التكنولوجيا من خلال عملية تشاركية تكرارية تحول التقييم إلى خطة قابلة للتنفيذ يمكن للبلد اعتمادها، ولئن كانت تساعد الشركاء الإنمائيين أيضا على تحديد ملامح تفاعلاتهم مع أقل البلدان نموا في إطار المبادرات المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

تقييم الاحتياجات التكنولوجية في أوغندا

أكملت أوغندا تقييم احتياجاتها التكنولوجية في عام 2020. وقد تمت هذه العملية بقيادة قطرية؛ وترأستها وزارة العلم والتكنولوجيا والابتكار، في شراكة مع أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى ذات الصلة، بدعم تقني ومالي من مصرف التكنولوجيا. واسترشد تقييم الاحتياجات التكنولوجية أيضا باستعراض الأونكتاد لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وجرى تكملته بعملية تقييم الاحتياجات التكنولوجية التي أجريت تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وحددت الزراعة من قبل الوزارة باعتبارها القطاع الرئيسي ذا الأولوية بالنسبة لأوغندا، إلى جانب خمسة قطاعات أخرى ذات أولوية هي: السياحة، والمعادن، والنفط والغاز، والبنى التحتية، وتنمية رأس المال البشري، تماشيا مع خطة التنمية الوطنية الثالثة لأوغندا.

(4) أفغانستان، وبنغلاديش، وبنن، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وسيراليون، وكمبوديا، وكيريباس، وليبيريا، وليسوتو، وملاي، وموزامبيق، ونيبال.

وأفضت هذه العملية إلى تحديد التكنولوجيات الرئيسية التي يمكن أن تحدث تغييرا تحوُّليا في البلد، إلى جانب التعرّف على التحدّيات التي تعترض الوصول إلى هذه التكنولوجيات واستخدامها، ورسم الخطوط العريضة لاستراتيجية للتغلب على تلك التحدّيات.

28 - وسلط أصحاب المصلحة الوطنيون الضوء على قيمة ما أُجري إلى الآن من تقييمات للاحتياجات التكنولوجية، وهم يعتقدون أنها مثال هام للقيمة المضافة التي يقدّمها مصرف التكنولوجيا. ووفقا لوزارة العلم والتكنولوجيا والابتكار الأوغندية، التي يقدم لها مصرف التكنولوجيا المساعدة في إقامة شبكات التواصل وفي الوصول إلى مختلف المنابر، فإن مصرف التكنولوجيا يوفر ما تقتصر إليه الجهات الأخرى من حيث القابلية للتطبيق العملي ويضع الوزارة واحتياجاتها في الصميم، ويستمتع إلى شواغل المواطنين، ويناقش التحدّيات ويقدر عمل الجهات الأخرى. وهذه العملية، التي تتم بقيادة قطرية بدعم وتيسير من مصرف التكنولوجيا، تشمل الحكومات والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وغير ذلك من أصحاب المصلحة الوطنيين البارزين في مشهد العلم والتكنولوجيا والابتكار. ويمكن استكشاف علاقات تآزرية إضافية في المستقبل بمجرد إجراء عدد كبير من تقييمات الاحتياجات التكنولوجية، مما ييسر التعاون على الصعيد الإقليمي فيما بين أقل البلدان نموًا التي تتشابه في ما تواجهه من تحديات ويوجد اتساقٌ بينها في الأولويات.

المجال البرنامجي 3: توظيف التكنولوجيات الرقمية في إتاحة الوصول إلى البحوث وإقامة شبكات التواصل

29 - يعدّ الوصول إلى البحوث بواسطة التكنولوجيات الرقمية عنصرا أساسيا في إقامة الصلات الرابطة بين المعارف والخبراء التكنولوجيين، ويقدم هذا المجال البرنامجي المكزّس الدعم لأقل البلدان نموًا من خلال تيسير وزيادة إمكانية الوصول إلى الموارد العلمية والتقنية الرقمية.

الجدول 1

المجال البرنامجي 3: المشاريع والشركاء

المشروع	الشريك (أو الشركاء)
دورات إلكترونية مفتوحة حاشدة	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
	البحوث من أجل الحياة (Research4Life)
	مركز التدريب والتوعية في مجال المعلومات لأفريقيا
سد الفجوة الرقمية	التحالف من أجل إنترنت بأسعار معقولة

- زيدت إمكانية الوصول الرقمي إلى البحوث لـ 500 1 باحث ومهني من خلال 38 حلقة عمل أقيمت بالحضور الشخصي في 15 من أقل البلدان نموًا⁽⁵⁾.

(5) أوغندا، وبنغلاديش، وبوتان، وبوركينا فاسو، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، والسنغال، وسيراليون، وليبيريا، ومدغشقر، وملاي، وموزامبيق، ونيبال.

- زِيدت إمكانات الوصول إلى الدورات والكتب وقواعد البيانات العلمية على الإنترنت للباحثين والطلاب والعلماء وصناع السياسات، في شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرامج البحوث من أجل الحياة (Research4Life). وقد استجاب مصرف التكنولوجيا لتحديات جائحة كوفيد-19 من خلال اثنتين من الدورات الإلكترونية المفتوحة الحاشدة حضرهما أكثر من 500 3 مشارك من 88 بلداً، من بينها 43 من أقل البلدان نمواً. وأكد المشاركون على قيمة الدورات الإلكترونية المفتوحة الحاشدة؛ وذكر أحد المشاركين من إثيوبيا أن التدريب كان بمثابة خريطة طريق بيّنت اتجاه البحوث العالمية وجهود المجتمعات العالمية، بعد أن كان قد أضاع الوقت والجهد في محاولة الحصول على معلومات حقيقية والاتصال بالعالم الحقيقي⁽⁶⁾.
- من خلال شراكة مع "التحالف من أجل إنترنت بأسعار معقولة"، سيجري دعم أقل البلدان نمواً في وضع السياسات والأدوات المناسبة لتعزيز الموصولية والنهوض بالتكنولوجيا والابتكار للحدّ من الفجوة الرقمية.

المجال البرنامجي 4: الوصول إلى المعلومات لدعم البحث والتطوير والبيان العملي

- 30 - يواجه أقل البلدان نمواً تحديات كبيرة في الحصول على الأدلة والمعلومات الموجودة بالفعل، مما يصعب عليها اللعب على أرض متكافئة مع الدول الأخرى في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. ويعمل مصرف التكنولوجيا على تعزيز القدرات الوطنية لضمان عدم تخلف أقل البلدان نمواً عن الركب.

الجدول 2

المجال البرنامجي 4: المشاريع والشركاء

المشروع	الشريك (أو الشركاء)
المشروع التجريبي لمساعدة فاقدى السمع في بوتان	بوتان
مختبرات ميدترونيك (Medtronic Labs)	مختبرات ميدترونيك (Medtronic Labs)
المؤسسة العالمية للأطفال فاقدى السمع	المؤسسة العالمية للأطفال فاقدى السمع
عامل تسريع أثر أهداف التنمية المستدامة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مذكرة تفاهم	حكومة تركيا
	مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالأمانة العامة

- ستتم زيادة إمكانات الحصول على المعلومات لجميع البلدان المنتمية إلى فئة أقل البلدان نمواً من خلال تكييف منصة نقل التكنولوجيا المسماة المنصة العالمية لتبادل الابتكارات (انظر المجال البرنامجي 6 أدناه لمزيد من المعلومات عن نقل التكنولوجيا).

(6) FAO, Project report on Research4Life Massive Online Open Course on Global Access to Research in health, food and agriculture, environment, innovation and law (Rome, 2021)

- جرى تحويل بؤرة تركيز الشراكة المقامة مع برنامج "عامل تسريع أثر أهداف التنمية المستدامة" الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحيث يستفيد منها أقل البلدان نمواً على وجه التحديد من خلال مشروعين تجريبيين يركزان على الزراعة الرقمية في أوغندا والشمول المالي في بنغلاديش، وذلك بهدف تسريع صقل المواهب في مجال ريادة المشاريع لتحسين مشهد العلم والتكنولوجيا والابتكار وتحسين سبل العيش.

المجال البرنامجي 5: التدريب وتقديم المساعدة التقنية في مجال حماية الملكية الفكرية

- 31 - من الشواغل الرئيسية على صعيد النهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار مسألة إدماج أقل البلدان نمواً في النظام العالمي للملكية الفكرية. وقد اعتُبر ذلك من الفجوات الكبرى، حيث هناك درجة عالية من عدم التماثل بين أقل البلدان نمواً والبلدان الحائزة للملكية الفكرية، مما يحدّ كثيراً من نقل التكنولوجيا. ولمعالجة فجوة المعرفة والقدرات التقنية في هذا المجال، قام مصرف التكنولوجيا بدمج التدريب والمساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية على نطاق أنشطة متعددة على النحو التالي:
- يشكّل تعميق فهم براءات الاختراع ومعايير الأهلية للحصول عليها ودور العلماء في حماية الملكية الفكرية وتسويقها أحدَ عناصر برنامج التكنولوجيا البيولوجية.
 - زاد المصنّعون في البلدان الشريكة قدراتهم فيما يتصل بمسائل الملكية الفكرية والمسائل المتصلة ببراءات الاختراع من خلال شراكة الوصول إلى التكنولوجيا (انظر أدناه).
 - تدرج قضايا الملكية الفكرية وحقوق التأليف والنشر في مادة الدورات الإلكترونية المفتوحة الحاشدة بشأن إمكانات الوصول إلى البحوث على الصعيد العالمي.
 - تعدّ أهمية نظم وتشريعات الملكية الفكرية لجذب المستثمرين وتيسير نقل التكنولوجيا جزءاً لا يتجزأ من تقييمات الاحتياجات التكنولوجية.

المجال البرنامجي 6: دعم اكتساب حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا

- 32 - لقد شكّلت جائحة كوفيد-19 تحدياً خاصاً لأقل البلدان نمواً التي لا تملك القدرة على نقل التكنولوجيا لإدراج الجوانب المتعلقة بالمعدات الطبية ضمن استجاباتها. وقام مصرف التكنولوجيا بتقييم مدى إلحاح الفجوات القائمة على صعيد القدرات وأطلق شراكة الوصول إلى التكنولوجيا التي تهدف إلى دعم أقل البلدان نمواً في الوصول إلى التكنولوجيات المناسبة لتصنيع المعدات الطبية ومعدات الحماية الشخصية لمكافحة جائحة كوفيد-19، وفي استخدام هذه التكنولوجيات ونشرها. ووُفّر هذا المشروع دليلاً على صحة مفهوم النقل السريع للتكنولوجيا، مما أسهم في تحسين النتائج الصحية وعزز سلاسل الإمداد المحلية.
- 33 - وقد أُطلقت شراكة الوصول إلى التكنولوجيا في أيار/مايو 2020 في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد ومنظمة الصحة العالمية، وانضم إليها الكومنولث. وفي غضون ستة أشهر، أُطلقت الشراكة ودعمت عمليات نقل التكنولوجيا التي زودت البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بوسائل التشخيص الضرورية ومعدات الحماية الشخصية وتكنولوجيات الأجهزة الطبية للتعامل مع تحديات جائحة كوفيد-19. وكفل مشروع لنقل التكنولوجيا بين تركيا وكوستاريكا الإنتاج المحلي لكمات N95 في كوستاريكا وتوزيعها في بنما وكوستاريكا وهندوراس. ومن المقرر أن ينشر الفريق العامل المحلي المعني

بالإنتاج ووسائل التشخيص في أيلول/سبتمبر 2021 الكتيب وخريطة الطريق الخاصين به فيما يتصل بوسائل التشخيص، ليكون هذا المنتج هو الأول من نوعه في العالم، حيث يقدم الإرشاد خطوة بخطوة للشركات والحكومات كي تمضي على طريق الإنتاج المحلي لوسائل تشخيص كوفيد-19 (وغيره من الفيروسات).

34 - وشملت مبادرات نقل التكنولوجيا مبادرتين رئيسيتين هما:

- نموذج لمكتب نقل التكنولوجيا للتنفيذ في أقل البلدان نموا يجري تطويره وتنفيذه تجريبيا مع غامبيا، بدعم من مجلس البحوث العلمية والتكنولوجية التركي ومنبر التعاون بين الجامعات والصناعة في تركيا.
- المنصة العالمية لتبادل الابتكارات هي منصة معرفية تهدف إلى اختيار أفضل الابتكارات الإنمائية العالمية الواعدة وتطبيقها على نطاقات أكبر. وقد تم عبر المنصة تقاسم أكثر من 16 000 ابتكار إنمائي، وهو ما يسر توفير ما مجموعه التراكمي 2,6 بليون دولار في صورة تمويل لمشاريع الابتكار. ويتفاوض مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية في الولايات المتحدة ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ووزارة خارجية الولايات المتحدة على نقل ملكية المنصة العالمية لتبادل الابتكارات من الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصرف التكنولوجيا.

الشكل الخامس

المجال البرنامجي 6: الشركاء والمشاريع



ثالثاً - التعلّم من تجربة السنوات الثلاث الأولى

35 - حدّد ميثاق مصرف التكنولوجيا (A/71/363) السمات الرئيسية لترتيبات عمله: ففي ظل اتسام مصرف التنمية بصغر الحجم ومحدودية الموارد عند إنشائه، كان من المتوخى أن يجتذب موارد كبيرة وأن يطور وظائفه المؤسسية تدريجياً للوفاء بولايته.

ألف - الحوكمة والمساءلة

الجمعية العامة

36 - تشكل موافاة الجمعية العامة بالتقارير إحدى سمات نظام المساءلة، كما يتضح من طلب الجمعية إلى مجلس الإدارة أن يقدم تقريراً سنوياً عن أعمال مصرف التكنولوجيا، وطلب موافاتها بالميزانية وبرنامج العمل.

37 - وقد أكدت الجمعية العامة بالفعل على الأهمية السياسية التي ينبغي إيلاؤها لمصرف التكنولوجيا. وربما تتحقق مكاسب كبيرة إذا واصلت بحث موضوع مصرف التكنولوجيا أو إرشاده أو موافاته بانطباعاتها، وإذا عززت الصلات بين الآليات والمبادرات داخل منظومة الأمم المتحدة. ويمكن للدول الأعضاء تيسير إقامة الروابط مع أنشطة تعاونها الإنمائي ووزاراتها التي تستثمر في العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نمواً. ومن شأن ذلك أن يحقق منفعة إضافية مزدوجة تتمثل في تعميق فهم الدول الأعضاء لدوره، وتعزيز تعاون مصرف التكنولوجيا مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في الميادين ذات الصلة.

المدير العام

38 - لقد ثبت أن تفويض السلطة إلى المدير العام كرئيس تنفيذي لهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة يوفر المستوى المناسب لصنع قرارات مصرف التكنولوجيا والقدرة على التحرك برشاقة للتكيف مع السياقات المتغيرة مع نشوء الاحتياجات وتطور مشهد العلم والتكنولوجيا والابتكار، كما يتضح من عمله خلال جائحة كوفيد-19.

مجلس الإدارة

39 - لا يزال مجلس الإدارة يمثل هيئة إدارية جديدة لكيان جديد، وهو الآن في منتصف ثاني دوراته الثلاثية السنوات، وهو يتألف بأكمله من أعضاء في طريقهم إلى إكمال فترة العضوية الثانية. واستشرافاً للدورة المقبلة، ستظل التعيينات في عام 2022 تعكس التوازن المطلوب بين العلماء والمبتكرين ورواد الأعمال. وخلال الأشهر المتبقية من الولاية الحالية لأعضاء المجلس، لا يزال هناك الكثير مما يمكن استغلاله عن طريق مواصلة الاستفادة من خبرات واتصالات الأعضاء الخبراء لتعزيز الشراكات ودعم تعبئة الموارد.

40 - ويولي المجلس اهتماماً كبيراً لبقائه على علم بأنشطة مصرف التكنولوجيا بين الدورات، وكوسيلة لإبقاء أصحاب المصلحة على علم، ابتداءً المدير العام نظاماً لتقديم التقارير الفصلية كتكملة للمتطلبات الإبلاغية المنصوص عليها في الميثاق.

41 - وينص الميثاق أيضاً على مشاركة ممثلين عن البنك الدولي والأونكتاد واليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية بصفة مراقبين. وينبغي لجميع كيانات الأمم المتحدة تجديد التزامها بدعم مصرف التكنولوجيا

من خلال المشاركة في مجلس الإدارة من أجل إثراء نقاشاته الهادفة إلى تحديد العمل المناسب في المسائل المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار فيما يتعلق بولاية مصرف التكنولوجيا.

باء - التوجّه البرنامجي

42 - فيما يتعلق ببرنامج عمله، حقق مصرف التكنولوجيا إنجازات كبيرة في عدة مجالات، بينما عكست مجالات أخرى تعقّد المشهد الذي يتعين على أقل البلدان نمواً أن تتعامل معه وهي ماضية في طريقها إلى تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار بصورة كلية. وفي الواقع العملي، هناك بعض المكونات التي تتطلب مستويات عالية من الخبرة التقنية والمزيد من الوقت لبلورة النُهج التي يتبعها مصرف التكنولوجيا. وفي الوقت الذي يستعد فيه مصرف التكنولوجيا لدورة تخطيطه المتعددة السنوات، فإنه سيبيّن على ما حققه من منجزات وما اكتسبه من خبرات حتى الآن.

43 - وهناك وحدتان تنفيذيتان - آلية دعم وتمكين العلم والتكنولوجيا والابتكار ومصرف الملكية الفكرية - لم يتسنَّ إنشاؤهما على النحو المتوخى، وذلك لسببين رئيسيين. فأولاً، كان الهيكل مصمماً على افتراض توافر قدر من الموارد أكبر بكثير مما هو متاح. وثانياً، كانت النية هي تطوير أنشطة مصرف التكنولوجيا تدريجياً مع مرور الوقت، مع التركيز في البداية على بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وكانت هذه هي الوظيفة الموكلة إلى آلية الدعم، وكانت هذه بالفعل بؤرة تركيز عمل مصرف التكنولوجيا حتى الآن.

44 - وفيما يتعلق بمصرف الملكية الفكرية، فقد كان هدفه العام هو المساعدة على بناء القدرات الوطنية في مجال الملكية الفكرية لأقل البلدان نمواً وتيسير نقل التكنولوجيا (A/70/408، الفقرة 28). ولم تقلّ احتياجات أقل البلدان نمواً للدعم في هذه المجالات، وسيعالج مصرف التكنولوجيا بشكل مباشر، لدى وضع خطته الاستراتيجية المقبلة، المسائل والتحديات المتصلة بنقل التكنولوجيا من الجهات الحائزة للملكية الفكرية إلى أقل البلدان نمواً والدور الذي يمكن أن يؤديه في هذا الصدد.

45 - وفيما يتعلق بمساعدة أقل البلدان نمواً على وضع سياساتها الداخلية للملكية الفكرية وتنمية قدرتها على المشاركة في النظام العالمي للملكية الفكرية، سيحدّد مصرف التكنولوجيا التدابير التي تدخل في نطاق اختصاصه وحيث تتوافر لديه القدرة على حفز التقدم، مع مراعاة اختصاصات ولايات المنظمات الأخرى تجنّباً للازدواجية. وسيعتمد ذلك على الأسس والشراكات الأولية التي أقامها مصرف التكنولوجيا في مرحلته الأولى. وفي الميزانيات اللاحقة، سيفصح مصرف التكنولوجيا عن الترتيبات الهيكلية اللازمة للقيام بذلك العمل.

46 - وقد تبيّن لأقل البلدان نمواً أن هناك حاجة إلى تطوير التكنولوجيا عبر عدة قطاعات مترابطة لزيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في نهاية المطاف⁽⁷⁾. وتسلب الاحتياجات التكنولوجية لأقل البلدان نمواً الضوء بوجه خاص على الترابط بين تحقيق الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية (الهدف 2)، والتخفيف من آثار تغير المناخ (الأهداف 6 و 7 و 14)، والوصول المستدام إلى التكنولوجيات

(7) واستناداً إلى تقييمات الاحتياجات التكنولوجية التي أنجزت حتى الآن وإلى ما هو متاح من التقارير الوطنية المقدمة إلى مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، هناك طائفة عريضة من القطاعات التي تمثل أولويات للاستثمارات في العلم والتكنولوجيا والابتكار.

الصحية (الهدف 3)، وتنمية المهارات المحلية (الهدف 8)، والتصنيع المستدام (الهدف 9)، والتعليم والتعاون الأكاديمي (الهدف 17). ويتبوأ قطاع الزراعة موقعا متقدما على جدول الأعمال في بلدان متعددة، نظرا لما يمكن إن تحدته التكنولوجيا من تأثير على الإنتاجية، بما في ذلك في المناطق الريفية وفي سياق تعزيز القدرة على تحمّل تغير المناخ والتكيف معه. ويرتبط هذا التركيز على الزراعة بالحاجة إلى الطاقة المستدامة والأمن المائي، وهو يشمل التركيز على دور المرأة كمنتجة ومزارعة.

47 - ويمثل النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع الرقمي متطلبا حتميا بالنسبة لأقل البلدان نموا، سواء كغاية في حد ذاته أو كوسيلة لتعزيز قطاعات أخرى متعددة مثل التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، وهو يفتح الباب لإمكانية شمول شرائح سكانية لم تكن تستفيد في السابق من خدمات المصارف وإمكانية تيسير تحويلات الحماية الاجتماعية.

الشكل السادس

أولويات العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا



جيم - التمويل والاستدامة وإمكانية التنبؤ

48 - يجب إمداد مصرف التكنولوجيا بكامل الموارد اللازمة كي يحقق ولايته ويكون عاملا حقا لدور التكنولوجيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

49 - وبالنسبة لبدء التشغيل الأولي، كان من المتوخى أن يكون هناك ملاك من 36 موظفا وميزانية لفترة السنتين قدرها 17,6 مليون دولار (A/70/408، الفقرة 73). ثم جرى في إطار استراتيجية تعبئة الموارد (2020) إعادة النظر في الاحتياجات الميزانية لمصرف التكنولوجيا من الميزانية وإعادة حساب توقعاتها لتصبح قيمة الميزانية 15 مليون دولار سنويا. ومثلت الموارد المتاحة بالفعل جزءا ضئيلا من هذا المبلغ، عند مستوى 13 في المائة في معظم السنوات، مع حدوث تغيير كبير في فرص تعبئة الموارد أثناء وبعد

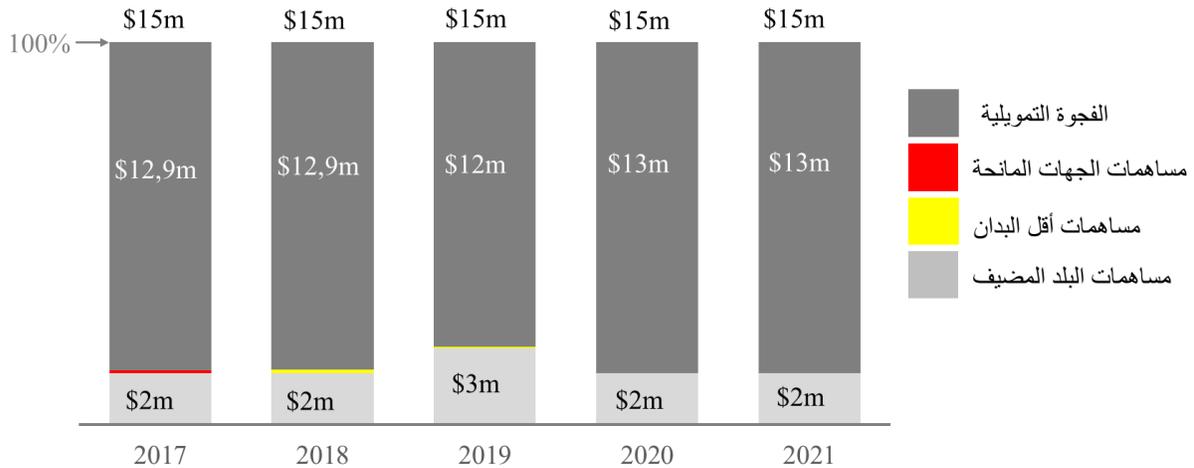
جائحة كوفيد-19. ويشكل توفير الموارد مرتكز الترتيبات المتعلقة بالتنسيق الفعّال لعمل مصرف التكنولوجيا. ومصرف التكنولوجيا مكلف بتنفيذ العمليات على أساس تغطية تكاليفها من التبرعات، وبطلب هذه التبرعات من الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى. وفي الواقع، فعلى الرغم من الأهمية المعطاة لإنشاء مصرف التكنولوجيا والاعتراف بإمكان أن يفضي العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى تعزيز النمو والتنمية المستدامة، فإن المخصصات المرصودة للعلم والتكنولوجيا والابتكار ما زالت تحظى بنصيب ضئيل من المساعدة الإنمائية العامة والخاصة.

50 - وبوصفها البلد المضيف، تعهدت تركيا بتقديم مليوني دولار سنويا لمدة خمس سنوات، إلى جانب تقديم المباني، ومبلغ مليون دولار إضافيا في عام 2020 لبرنامج "عامل تسريع أثر أهداف التنمية المستدامة". وتجرى حاليا مشاورات لتجديد الاتفاق لخمس سنوات أخرى. وفي بيان صدر في شباط/فبراير 2021⁽⁸⁾، ذكرت حكومة تركيا أنها مستمرة في دعم مصرف التكنولوجيا لمساعدة جهوده الرامية إلى سد الفجوة الرقمية، ودعت الشركاء في التنمية وأقل البلدان نموا إلى المساهمة في مصرف التكنولوجيا، الذي يعتمد على التبرعات.

51 - وفي عام 2017، قدمت النرويج مليون كرونة. ومولت إيطاليا وظيفة موظف فني مبتدئ، ووجهت طلبات إلى دول أعضاء أخرى لتمويل وظائف مماثلة. وجرت تكملة هذه التبرعات بمساهمات مشكورة بمبلغ 100 000 دولار من الهند و 50 000 دولار من كل من بنغلاديش وغينيا. وأسوؤاً بهذه الأمثلة، ينبغي لجميع الشركاء في التنمية إبداء دعمهم وتقديم مساهمات مالية إلى مصرف التكنولوجيا. وقد أعربت حكومة غينيا عن سرورها لأن تكون من الجهات المانحة، وعن أملها في زيادة حكم مشاركتها، اعتقادا منها أن مصرف التكنولوجيا وتقييمات الاحتياجات التكنولوجية من الأدوات المهمة التي يستطيع أقل البلدان نموا استخدامها لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية

الشكل السابع

مصرف التكنولوجيا: التمويل الوارد والفجوة التمويلية، 2017-2021



(8) الاجتماع الاستراتيجي الإقليمي لأفريقيا، تحضيراً لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، 22-26 شباط/فبراير 2021.

52 - وإذا ما أُخذ بالفرضية المتحفظة القائلة بأن التوقعات الميزانية السنوية المدرجة في استراتيجية تعبئة الموارد ستظل ثابتة، فإن مصرف التكنولوجيا قد واجه عمليا فجوة تمويلية بنسبة 87 في المائة في معظم السنوات، كما هو مبين في الشكل السابع. وفي حين أن مخصصات التمويل المرصودة في عامي 2017 و 2018 استحققت لعام 2019 - العام التشغيلي الأول لمصرف التكنولوجيا - فإن الفجوة التمويلية الإجمالية، والمتجسدة بالأخص في غياب الالتزامات المالية التي يمكن التنبؤ بها، قد أعاققت بشدة قدرة مصرف التكنولوجيا على تعيين كامل ملاك موظفيه والتخطيط للمستقبل.

53 - وإن عدم كفاية الموارد الموقرة لمصرف التكنولوجيا سيقوّض قدرتنا على تحقيق خطة عام 2030 إذا لم يتم سد الفجوة القائمة بين البلدان على صعيد العلم والتكنولوجيا والابتكار. فمن خلال توفير التمويل الكافي سيتاح المجال لمصرف التكنولوجيا لتوسيع دائرة تأثيره والتفاعل بشكل أكبر مع جميع البلدان الـ 46 المدرجة في فئة أقل البلدان نمواً ومع طائفة أوسع من الشركاء، مما يضمن شمول برنامجه لتقييم الاحتياجات التكنولوجية في جميع البلدان المدرجة في تلك الفئة، فضلاً عن المتابعة السليمة لخطط تنفيذ التكنولوجيا.

54 - وعلاوة على ذلك، فإن هذا من شأنه ضمان التفعيل الكامل لاستراتيجيته المقبلة المتعلقة بالابتكار وزيادة توسيع نطاق برامجه لبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لتشمل المزيد من البلدان والمزيد من مجالات التكنولوجيا الأخرى ذات الصلة. وفي غياب الاستثمار المناسب في مصرف التكنولوجيا، هناك خطر من ألا يتلقى أقل البلدان نمواً المدخلات الحفازة اللازمة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وبالمقارنة مع الفجوات الكبيرة التي يمكن لمصرف التكنولوجيا أن يبيسرها مع أقل البلدان نمواً، فإن الميزانية السنوية تمثل استثماراً شديداً التواضع من الممكن جداً تأمينه بالدعم المقدم من الدول الأعضاء.

55 - وكان من المتوقع أن تيسر المرحلة الأولية من عمل مصرف التكنولوجيا توطيد قاعدته التمويلية (A/70/408، الفقرة 9). وكما هو مفصّل أعلاه، لم يكتمل هذا التوطيد بعد، وهو ما سيعلج من خلال اتخاذ إجراءات ستتخذ على عدة مستويات في المرحلة التالية. ومن أوجه التقدم الرئيسية اعتماد استراتيجية مصرف التكنولوجيا الجديدة لتعبئة الموارد التي تحدد الأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل والخيارات الممكنة لتحقيقها. وقد أنشأ مجلس الإدارة لجنة للمساعدة في توجيه حشد الموارد. ويواصل مصرف التكنولوجيا أيضاً جهوده لإقامة شراكات مع جهات مانحة غير تقليدية.

56 - وتُحثّ الدول الأعضاء بقوة على إعلان التزام بتمويل مصرف التكنولوجيا في هذا الوقت الحرج في شكل تمويل يمكن التنبؤ به وتبرعات غير مقيدة. ويظل من الأولويات الملحة أن تصبح الدول الأعضاء، خلاف البلد المضيف، نصيرة لمصرف التكنولوجيا، إما مالياً أو برنامجياً. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في سياق عملية التخطيط الاستراتيجي الجديدة لمصرف التكنولوجيا، فضلاً عن برنامج العمل المقبل لأقل البلدان نمواً الذي سيُعتمد على إثر انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً. وفي شباط/فبراير 2021، دعا وزير العلم والتكنولوجيا والابتكار في أوغندا الدول الأعضاء، وبالأخص الشركاء في التنمية، إلى تقديم دعم عيني و/أو مالي إلى مصرف التكنولوجيا بوصفه مركز التنسيق المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لأقل البلدان نمواً⁽⁹⁾.

(9) الاجتماع الاستعراضي الإقليمي لأفريقيا، المعقد في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، 26-22 شباط/فبراير 2021.

57 - ومن الأمور التي تبعث على الاطمئنان الأهمية القصوى التي أولاها مصرف التكنولوجيا لإعطاء أقل البلدان نموا صوتا مسموعا في عمليات رسم خرائط التطوير التكنولوجي الخاص بها. وينبغي التعريف بهذا الأمر على نطاق أوسع، وهو سيتطلب ترسيخ الوضع الفريد الذي يتمتع به مصرف التكنولوجيا كمنظمة خدمة موحدة يقصدها أقل البلدان نموا للحصول على خدمات العلم والتكنولوجيا والابتكار من الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة.

58 - ويمكن للدول الأعضاء المساهمة في تقديم الدعم العملي إلى مصرف التكنولوجيا من خلال تعزيز موارده البشرية وخبراته المهنية. ويواجه مصرف التكنولوجيا، بوصفه كيانا صغيرا تابعا للأمم المتحدة، معوقا يتمثل في كونه إلى الآن مكانا يوفّر عملا شيقا لموظفيه المحتملين، ولكن لا يوفّر لهم مسارا وظيفيا حقيقيا. وللاجتذاب الموظفين الأكفاء من كيانات الأمم المتحدة الأخرى، يلزم أن يكون المصرف قادرا على تقديم نفسه كجهة توفّر للعاملين فيها خبرة مهنية قيّمة ولكن محدودة المدة بينما هو مستمر في تثبيت مركزه. وسيضم مصرف التكنولوجيا إلى الموقعين على الاتفاق المشترك بين الوكالات لتيسير تنقل الموظفين⁽¹⁰⁾.

59 - ويمكن للدول الأعضاء أيضا دعم مصرف التكنولوجيا بتمويل الموظفين الفنيين المبتدئين ومتطوعي الأمم المتحدة والإعارات وغير ذلك من الآليات التيسيرية للموظفين الفنيين من أجل توفير الموارد لمصرف التكنولوجيا.

دال - إدماج مصرف التكنولوجيا في منظومة الأمم المتحدة وتقديم الدعم له

60 - كان متوقعا منذ البداية أن يعمل مصرف التكنولوجيا في تعاون وثيق مع كيانات الأمم المتحدة لاستغلال المبادرات القائمة (A/70/408، الفقرة 13).

61 - ومن منطلق حرصه على التفاعل الأوثق مع الأمم المتحدة كجزء من جهود إصلاح المنظومة بصورة أعم، ما فتى مصرف التكنولوجيا يتفاعل مع منظومة الأمم المتحدة ويتوخى الاتساق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. والشراكات المقامة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية والأونكتاد واليونسكو واليونيتار ومكتب شؤون الفضاء الخارجي ومنظمة الأغذية والزراعة، والتفاعل مع المبادرات المقامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك آلية تيسير التكنولوجيا⁽¹¹⁾، كلّها أمور تضمن استنادة مصرف التكنولوجيا من خبرات الآخرين، وتجنبه الازدواجية، وحشده مزيدا من الشراكات.

62 - وتمثل فرص التعاون على الصعيد القطري أحد محاور التركيز المهمة. وقد تحسّنت هذه الفرص مع توسيع الحيز المتاح للكيانات غير المقيمة للمشاركة في أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويعمل مصرف التكنولوجيا بشكل وثيق للغاية مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين، ولنظام المنسقين المقيمين أهمية حيوية في عمل مصرف التكنولوجيا في أقل البلدان نموا. وقد ذكر مكتب المنسق المقيم لبوتان أنه ينبغي لمصرف التكنولوجيا أن يعمل في إطار من التنسيق الوثيق مع مكتب المنسق المقيم لموامة واستكشاف فرص

(10) الاتفاق المشترك بين المنظمات لنقل الموظفين أو انتدابهم أو إعارتهم فيما بين المنظمات التي تطبق نظام الأمم المتحدة الموحد للترتيبات والبدلات، 2021.

(11) وقد أعلن عن إنشاء آلية تيسير التكنولوجيا في الفقرة 70 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهي مهمة بشكل خاص لأنها تهدف إلى تيسير تبادل المعلومات من خلال التعاون والشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين في جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة بشكل أعم، وذلك دعما لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

التعاون والشراكات مع وكالات الأمم المتحدة المقيمة الأخرى والوكالات الحكومية ذات الصلة، وينبغي له التماس التعقيبات عند تصميم خطته الاستراتيجية.

63 - ويدعم نظام المنسقين المقيمين استجابات مصرف التكنولوجيا للأولويات المحددة في الأطر الحكومية الدولية من قبيل برنامج عمل اسطنبول، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج عمل فيينا، ووثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومع توافر الموارد الكافية لتوسيع نطاق برنامجه، يعتزم مصرف التكنولوجيا أن يتحول بشكل تدريجي إلى عضو غير مقيم في أفرقة الأمم المتحدة القطرية في أقل البلدان نمواً. وتتطلب هذه الدرجة من عمق التفاعل أن يتوافر لمصرف التكنولوجيا قسطاً متناسباً من القدرات والموارد كي يمارس الدعوة لقضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار في أطر التعاون الإنمائي، وأن يكون بمثابة مورد مرجعي لأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تنفيذ الأبعاد المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من برامجهم.

رابعاً - سبيل المضيّ قدماً لتحقيق كامل إمكانات مصرف التكنولوجيا

64 - ما زالت أهداف مصرف التكنولوجيا، وفقاً لميثاقه، هي التي تحدّد توجّهه. وستستفيد المرحلة التالية لعملياته وتركيزه بشكل كبير من الصياغة المفصلة لأولويات أقل البلدان نمواً التي أعدت من خلال تقييمات الاحتياجات التكنولوجية، حيث يضمن هذا بقاءه متصلاً بالواقع طيلة هذا العقد الذي يلي فترة تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020 والجهود الرامية إلى الوفاء بتوقعات عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

65 - ومع كل سلسلة من التقييمات، تتضح الصورة أكثر فأكثر بالنسبة لأولويات فرادى أقل البلدان نمواً في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والمشهد العام لهذه المجالات فيها، وكذلك الحال بالنسبة للعوائق والتحديات المحددة التي يتعين التعامل معها. وسيظل مصرف التكنولوجيا قادراً على التلبية السريعة والتكيف مع أولويات واحتياجات أقل البلدان نمواً. ووفقاً لوزارة العلم والتكنولوجيا في موزامبيق، فإن مصرف التكنولوجيا هو صوت أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالنهوض بالعلم والتكنولوجيا لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية.

66 - وفي تقرير برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020، سلط الضوء على دور مصرف التكنولوجيا في النهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، فضلاً عن سد الفجوة الرقمية والمساهمة في التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. بيد أن هناك لبنات أساسية يلزم توفيرها، مع توفير الموارد الكافية من الشركاء، ووضع خطة عمل تدريجية وقابلة للتحقيق للمضيّ قدماً بشكل متوائم مع الموارد المالية والبشرية التي جرى توفيرها.

67 - ومن بين نقاط التركيز الرئيسية إعداد مصرف التكنولوجيا استراتيجيته للابتكار وبرنامج العمل المتصل بها، وهو ما سيدعم أقل البلدان نمواً في الاستفادة من التكنولوجيات القائمة من خلال أنشطة ريادة المشاريع وتعزيز قدرة البلدان على تحديد واستخدام التكنولوجيات، سواء القائمة بالفعل والجاهزة للتطبيق أو الجديدة المطوّرة محلياً. وستشمل المرحلة التالية من هذه العملية تطوير برنامج الابتكار وحفاظة من المشاريع التي يجري تصميمها بالاشتراك مع أصحاب المصلحة المحليين. وستغطي المشاريع جوانب مختلفة

للابتكار، مع التركيز على تقييم المسار الذي يتعين على رواد المشاريع المضى فيه، وإتاحة المجال لخلق النظم الإيكولوجية وتسريع اكتساب المواهب وتعزيز المشاريع الريادية وزيادة حجمها وبناء الشبكات ومجتمعات الممارسة. ويجري بالفعل مناقشة اقتراح بإنشاء مرفق للابتكار يشمل مركزين إقليميين، والدول الأعضاء مدعوة لدعمه.

68 - وسيواصل مصرف التكنولوجيا العمل على إبراز صورته للجمهور. وترتبط بهذا المسعى ضرورة إحداث زيادة في تخصيص الموارد واكتساب مصرف التكنولوجيا القدرة على التعريف بالمبادرات المتعددة التي هو مشارك فيها وعلى الترويج لمزيد من المشاركة. وسيطلب ذلك قيام مصرف التكنولوجيا بزيادة قدراته الداخلية في مجال إدارة المعارف والاتصالات المتعددة الاتجاهات.

69 - وهناك دوائر متعددة تشكل جمهور مصرف التكنولوجيا، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، ووكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات البحوث، والقطاع الخاص، وسائر الشركاء في التعاون الإنمائي، إلى جانب هيكله الإدارية نفسها، وكل من هذه الدوائر يتطلب نهجاً مصمماً له خصيصاً لتبادل المعلومات وزيادة قدرة المصرف على الوصول إلى الجمهور المستهدف. وعلى نفس المنوال، يتعين أن يكون مصرف التكنولوجيا قادراً على البرهنة على نتائجه، وذلك بغرض تشجيع المزيد من المشاركة، سواء في أنشطته أو في تمويله. وهذا يتطلب من مصرف التكنولوجيا الاستثمار في الأنشطة الملائمة على صعيدي الرصد وإثبات الخبرة.

70 - ومن الناحية العملية، ومن خلال فريق صغير ورشيق، كما هو الحال بحكم تصميم مصرف التكنولوجيا، يلزم ملء الوظائف الشاغرة وتحديد الآليات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة التي يمكنها تيسير ذلك. ويعدّ سدّ فجوة الموارد مطلباً أساسياً للعمليات الحالية، فبدونه ستتقوّض قابلية مصرف التكنولوجيا للاستدامة، ومعها أي إمكانية للتخطيط والتنفيذ في الأجل الطويل.

71 - وفي غضون ثلاث سنوات، أثبت مصرف التكنولوجيا أهميته لأقل البلدان نمواً وأضفي الطابع المؤسسي على العمليات التي ستحفظ له أهميته لتلك البلدان في المراحل المقبلة. ومن الملائم والضروري تكثيف ما يقدم لمصرف التكنولوجيا من دعم عريض النطاق وموارد مالية لضمان نجاحه في المرحلة التالية وما بعدها.

72 - والدعم المالي المشكور الذي تم تلقّيه قد جرت تكمّله كذلك بمساهمات عينية من الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والشركاء في التعاون الإنمائي. بيد أنه من الواضح أن نشاط تزويد مصرف التكنولوجيا بالموارد المالية، في مجمله، قد جاء أقل بكثير مما كان متوقعا. وسيواصل مصرف التكنولوجيا ترسيخ مصداقيته من خلال البرهنة على فعاليته وتحقيقه للنتائج، وهو ما سيفضي بدوره إلى بناء الثقة واجتذاب الاستثمارات من الشركاء على النحو اللازم لتكوين سجل للإنجازات.

73 - ويتسم دور مصرف التكنولوجيا الآن بأهمية أكبر من أي وقت مضى: فقد وضع أقل البلدان نمواً تصوّره وأنشأته الجمعية العامة، وما زالت هذه البلدان تؤكد أن بناء قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتحسين فرص وصولها إلى التكنولوجيا من المتطلبات الأساسية لتنميتها.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

74 - أنشئ مصرف التكنولوجيا وبدأ تفعيله بنجاح على الرغم من عدم تلقيه الموارد المطلوبة بالكامل، وفي سياق جائحة عالمية. وبرنامج العمل هو برنامج قائم على الطلب يشجع الملكية الوطنية بقوة. ونهجه المصمّم تبعاً للسياق هو موضع ترحيب من أقل البلدان نمواً، وهو يظهر نتائج مهمة بالنسبة لسياقها المحدّد. وقد بدأت وستواصل عملية إدماج مصرف التكنولوجيا في منظومة الأمم المتحدة. ومع عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في عام 2022، تُعتبر هذه فترة حرجة يتعين فيها زيادة الدعم المقدم إلى مصرف التكنولوجيا، سواء كجزء من انتعاش ما بعد جائحة كوفيد-19 أو للوفاء بالخطة التي تتوخّى عدم ترك أحد خلف الركب.

75 - وللوفاء بالالتزام تجاه أقل البلدان نمواً، ولكي يحقق العلم والتكنولوجيا والابتكار فوائد على صعيد جميع أهداف التنمية المستدامة، تقدّم التوصيات التالية لضمان استدامة العمل الحيوي الذي يقوم به مصرف التكنولوجيا، ولتحفيز الاستثمارات في العلم والتكنولوجيا والابتكار كجزء من المسؤولية المشتركة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

(أ) توصيات للجمعية العامة:

- '1' إعادة تأكيد التزامها تجاه مصرف التكنولوجيا وولايته، وتزويد مصرف التكنولوجيا بمجموعة عناصر الدعم الكاملة اللازمة لنجاحه؛
- '2' التفاعل مع مصرف التكنولوجيا وولايته بتقديم الإرشادات والانطباعات التعقيبية الوجيهة بشأن الكيفية التي يمكن بها زيادة الاستفادة من الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء؛
- '3' طلب مزيد من المعلومات المحدّثة عن أحرزه مصرف التكنولوجيا من تقدّم وما حقّقه من نتائج في نهاية المرحلة التالية من عملياته بعد ثلاث سنوات.

(ب) توصيات لجميع الدول الأعضاء:

- '1' توفير الموارد المالية اللازمة لكي يؤمّن لمصرف التكنولوجيا تمويلًا يمكن التنبؤ به لضمان قدرته على الاستمرار في بناء نفسه والوفاء بولايته ككيان مفعّل بالكامل؛
- '2' اقتراح مساهمات عينية تقدّم لأعمال مصرف التكنولوجيا، بما في ذلك تحديد شراكات وفرص تعاون جديدة.

(ج) توصيات لكيانات الأمم المتحدة:

- '1' مواصلة التفاعل مع مصرف التكنولوجيا لتحديد العلاقات التكاملية والشراكات الجديدة من أجل التعجيل بوصول أقل البلدان نمواً إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار وتحقيقها قفزات في هذه المجالات؛
- '2' إدراج احتياجات مصرف التكنولوجيا وما يتيحه من فرص عند دراسة تنقّل القوة العاملة على نطاق النظام الموحد للأمم المتحدة.

76 - وعلاوة على ذلك، فإن مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في كانون الثاني/يناير 2022 في الدوحة، يتيح فرصة حيوية لحشد المزيد من الدعم لتعزيز قدرة أقل البلدان نموا على الحصول على التكنولوجيات الجديدة والتحويلية، مع العمل في الوقت ذاته على بناء القدرات وقاعدة المعارف المحلية. ويأتي المؤتمر في وقت حرج بالنسبة لأقل البلدان نموا، حيث تبذل جهودا حثيثة للتعافي من جائحة كوفيد-19 والعودة إلى المسار الصحيح لتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، حيث لم يعد متبقيا من الوقت سوى أقل من 10 سنوات قبل انتهاء عقد العمل. وبالتالي يوصى بعقد جلسة استثنائية في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المقبل المعني بأقل البلدان نموا، بحيث يتاح لمصرف التكنولوجيا إجراء تفاعلات مع مختلف أصحاب المصلحة، مثل الدول الأعضاء وأقل البلدان نموا والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، في إطار التشاور بخصوص البرامج وإعلان التعهدات بتقديم الدعم. وبالإضافة إلى ذلك، يوصى أيضا باعتماد برنامج العمل الجديد لأقل البلدان نموا في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، لضمان أن يكون التفاعل مع مصرف التكنولوجيا ومسألة العلم والتكنولوجيا والابتكار في مكان متقدم من جدول الأعمال.

77 - وقد أسفر قرار الجمعية العامة 251/71 بشأن إنشاء مصرف التكنولوجيا عن نتائج من خلال أعمال المصرف على مدى السنوات الثلاث الماضية. وقد ثبت أن العلم والتكنولوجيا والابتكار من المتطلبات الحيوية للتنمية المستدامة لأقل البلدان نموا، بيد أن جائحة كوفيد-19 قد أدت إلى انتكاسات خطيرة ووسّعت الفجوات القائمة. ويتمتع مصرف التكنولوجيا بالولاية والقدرة اللازمتين لكي يعمل جنبا إلى جنب مع أقل البلدان نموا لسدّ فجوة العلم والتكنولوجيا والابتكار، والوفاء بأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.